



الجلسة ٥٩٦٠

الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٣/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيد غرولس (بلجيكا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كرافتشينكو

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد ماتوفاني

بنما السيد سويسكم

بوركينافاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد القناص

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد لي كيشين

فرنسا السيد رينييه

فييت نام السيد بوي ثي جيانغ

كرواتيا السيد سكراتجيتش

كوستاريكا السيد أوربينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بايلي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

السلم والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلم والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل موريتانيا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في النظر في البند، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ولد حضرمي (موريتانيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية):

أود، بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعرب عن خالص شكري لكم على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إلى المجلس توضيحا للحالة الناتجة عن التغيير التصحيحي الذي حدث في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في موريتانيا. وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه بالاستقرار والديمقراطية في موريتانيا.

إن مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

جهاز هام أعربت موريتانيا دائما عن التزامها إزاءه. ونكرر التأكيد أيضا على التزامنا بميثاق الأمم المتحدة واحترامنا لكل الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة باسم الدولة الموريتانية.

والنظر اليوم في الحالة الراهنة في موريتانيا يقتضي منا موافاة المجلس بأحدث المعلومات عن تلك الحالة والظروف التي حدث فيها تغيير السادس من آب/أغسطس. وينبغي أن أذكر بأن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية قد وضع حدا، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، لنظام استبدادي أوصل البلد إلى حافة الانفجار. وفي أقل من سنتين حقق المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تحولا ديمقراطيا رحب به المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة.

وتمثلت زهوة هذا الانتقال عام ٢٠٠٧ في إجراء انتخابات شفافة قبلها الجميع وتم بموجبها أول انتخاب رئيس للجمهورية في تاريخ البلد بطريقة ديمقراطية حيث نال فيها نسبة ٥٣ في المائة تقريبا. وتسنت للرئيس الجديد كل الإمكانيات لتنفيذ برنامجه الانتخابي، وكان الناس يتوقعون الكثير من ناحية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مكافحة الفقر والافتقار إلى الأمان.

بيد أن انتخاب الرئيس ليس معيارا كافيا لقياس درجة نجاح الديمقراطية في البلد، وإنما الطريقة التي يدير بها أصحاب النفوذ وممثلوهم الأمور، وكيفية قيام الرئيس بكفالة عمل مؤسسات الجمهورية وتلبية توقعات السكان في مجالات الأمن والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وبدلا من تلبية طموحات الشعب الموريتاني، وجد رئيس الجمهورية السابق نفسه أسيرا بيد مجموعة سياسية صرفته عن أهم عمل له. وقد اتصفت رئاسة رئيس الجمهورية السابق بالخطر من الإساءات والأعمال الإرهابية لم تعرفها موريتانيا من قبل.

بأسره. وأذن لأحزاب سياسية إسلامية بأن تنشأ لأول مرة في هذا البلد. ومما زاد في الطين بلة أن رئيس الجمهورية السابق لجأ إلى طرد جميع القادة العسكريين دون إنذار مسبق عن طريق بلاغ تلي في الإذاعة صباح يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ونظرا لأهمية المؤسسات العسكرية في البلد، فإن طريقة إزاحة القيادة العسكرية كانت تحديا لا فائدة منه. وكان من الممكن أن يؤدي هذا الإجراء إلى عواقب وخيمة لا يدركها الذين لا يفهمون موريتانيا والحياة القبلية والعرقية المعقدة فيها.

هذا الوضع أدى إلى هذا التغيير التصحيحي في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهذا التغيير لقي الدعم من ثلثي البرلمان وأغلبية المحافظين وحركات شعبية واسعة في جميع أنحاء موريتانيا. إلا أن ثمة أقلية في موريتانيا شجبت، وهي تحظى بجميع الضمانات للإعراب عن آرائها لأن الحريات الأساسية قد كفلها مجلس الدولة الأعلى. إن البرلمان لم يحل ومؤسسات الجمهورية تعمل بصورة اعتيادية، ولدينا صحافة حرة والأحزاب السياسية القانونية تمارس أنشطتها بدون قيود مع توفير الحماية لحقوق الإنسان. بعبارة واحدة، أثبت مجلس الدولة الأعلى بسرعة أنه قادر على الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها في موريتانيا.

إن الوضع في موريتانيا هادئ، والحياة طبيعية، والسكان يمارسون حياتهم اليومية، والإدارة تعمل بصورة اعتيادية. لا يوجد سجناء سياسيون، ولا يوجد أحد قيد الإقامة الجبرية سوى رئيس الجمهورية السابق. لكن تتوفر لديه الصحف وعنده جهاز تلفاز ويقوم طبيبه بمساعدته وهو يتلقى كل ما يلزمه من طعام - وحليب الجمال الطازج يصله إلى مكان إقامته.

إن التغيير التصحيحي الذي تم في ٦ آب/أغسطس لا يمكن وصفه بالانقلاب لأن جميع مؤسسات الجمهورية تعمل بصورة اعتيادية والحريات الأساسية محفوظة. إن هذا

وخلال هذا الوقت، قتل أربعة سياح فرنسيين بدم بارد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قرب أليغ على أيدي عناصر تعمل مع القاعدة، وفروا إلى خارج البلد، لكن تم توقيفهم بمساعدة بلدان صديقة سجنوا في موريتانيا وفروا منها، لكنهم اعتقلوا مجددا. بعد بضعة أيام قتل ثلاثة ضباط من الجيش الموريتاني في مكن شمال موريتانيا نصبه عناصر إسلامية من القاعدة في المغرب. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تعرضت السفارة الإسرائيلية في نواكشوط لهجوم بالأسلحة الأوتوماتيكية أدى إلى جرح العديد من المارة ورواد مطعم مجاور.

هذا الفلتان الأمني زرع الخوف والفوضى في قلوب الشعب الموريتاني المعروف بحبه للسلام والوثام، ورفضه لجميع أشكال العنف ولهذه الحالة غير المألوفة لديه. إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد لم تكن جيدة جدا، على غرار الحالة الأمنية. فأسعار السلع الغذائية الأساسية كانت في ازدياد يومي وأصبحت غير متوفرة لمعظم طبقات الناس الضعيفة. أما الفساد ومحاباة الأقارب والصفقات وشراء الأصوات وتحويل الأموال العامة فكانت أمور تمارس يوميا.

وبدلا من التصدي لمشاكل البلد الحقيقية، دخل رئيس الجمهورية السابق في صراع مع حزب الأغلبية البرلمانية في موريتانيا، وهي الأغلبية التي كانت تطلب إليه أن تمارس مهامها بدون قيود وفقا لدستور موريتانيا. وطالبت الأغلبية فتح دورة استثنائية للبرلمان، بغية التحقيق في أمور تتعلق ببعض المؤسسات العامة، إلا أن رئيس الجمهورية السابق رفض ذلك رفضا قاطعا. وبات الفصل بين السلطات، وهو أحد ركائز الديمقراطية، موضع شك بالتالي.

وموريتانيا، البلد الإسلامي المعتدل، لم تسمح أبدا بإنشاء أحزاب سياسية إسلامية، حيث أن الإسلام دين جميع أبناء موريتانيا ولا يحق لأية مجموعة احتكار دين الشعب

موريتانيا، وأن يؤيد التغيير الذي حصل في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهو تغيير يؤدي إلى استقرار البلد وازدهاره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل موريتانيا على بيانه. عقب إجراء مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

”يدين مجلس الأمن إطاحة الجيش الموريتاني بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا في موريتانيا، ويرحب ببيانات إدانة الانقلاب الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وعن سواهما من أفراد المجتمع الدولي. ويعارض مجلس الأمن أية محاولات لتغيير الحكومات بوسائل غير دستورية. ويدين مجلس الأمن ما اتخذه مجلس الدولة من إجراءات، وبوجه خاص استيلاؤه على السلطات الرئاسية. ويطالب مجلس الأمن بالإفراج الفوري عن الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله وبإعادة المؤسسات الديمقراطية الدستورية الشرعية على الفور. ويقر مجلس الأمن بالدور المهم الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين والدوليين، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة، عن طريق ممثله الخاص لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت، ويدعو الجميع إلى تقديم المساعدة من أجل استعادة النظام الدستوري في موريتانيا. وسيرصد مجلس الأمن ما يستجد من تطورات على هذه الحالة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/30. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في بند جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.

الوضع يأتي بعد ما كان السلم والانصهار الاجتماعي في خطر. وإنني أؤكد لأعضاء المجلس أن موريتانيا لم تدر ظهرها للديمقراطية.

بل على العكس من ذلك، إذ أن الأمل الذي سببه الانتقال الديمقراطي قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ما زال حيا. وتؤكد موريتانيا مجددا التزامها بالقيم الديمقراطية، وهي مقتنعة بأن الديمقراطية مفتاح التنمية، ولكن المهم أن نفهم أن كل بلد مختلف عن الآخر وأنه ينبغي أن يحقق كامل الديمقراطية بطريقته هو، وأنه لا حاجة إلى فرض أمور لا تأخذ ذلك في الحسبان. هذا النهج غير مثمر ولن تفهمه شعوب ذات خصائص محددة. إن المرحلة الراهنة ليست سوى مرحلة لتنمية أسس الديمقراطية في البلد وقد بدأ الشعب في موريتانيا يتمتع بفوائد الديمقراطية ولن يسمح بقيود على حريته. لهذا السبب أيد شعب موريتانيا تمام التأييد التغيير التصحيحي في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ومع مراعاة ذلك، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يتفهم هذا الوضع والحقائق القائمة في موريتانيا وأن يقيم تقييما موضوعيا الظروف التي أدت على الأرض إلى التغيير التصحيحي في ٦ آب/أغسطس وأبعد البلد عن مستقبل يكتنفه الغموض.

بطبيعة الحال، كان يتعين الاختيار بين استمرار نظام ضعيف غير شعبي وبين مستقبل البلد الذي تواجهه تحديات التخلف الإنمائي والفقر وانعدام الأمان. لهذا السبب لم يتردد رئيس المجلس الأعلى للدولة، الجنرال محمد ولد عبد العزيز، في اتخاذ قراره.

لقد سمي رئيس المجلس الأعلى للدولة رئيسا مدنيا للوزراء، وحكومته تعمل سريعا على إجراء انتخابات حرة وشفافة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد موريتانيا على المضي في تطوير الديمقراطية المرتكزة على أسس جلية لمكافحة التخلف الإنمائي. ونأمل أن يعتبر مجلس الأمن أن الوضع في موريتانيا لهو انعكاس لظموحات أغلبية شعب